

Distr.: General  
14 January 2013

# الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون  
البند ٧٧ من جدول الأعمال

## قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/67/465)]

### ٨٩/٦٧ - تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٢٠٥ (د - ٢١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ الذي أنشأت بموجبه لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي وكلفتها بأن تعزز التنسيق والتوحيد التدريجين للقانون التجاري الدولي وأن تراعى، في هذا الصدد، مصالح جميع الشعوب، وبخاصة شعوب البلدان النامية، في سياق تنمية التجارة الدولية على نطاق واسع،

وإذ تعيد تأكيد اعتقادها بأن التحديث والتنسيق التدريجين للقانون التجاري الدولي بتقليل العوائق القانونية التي تعرقل تدفق التجارة الدولية أو إلزائها، وبالأخص ما يؤثر منها في البلدان النامية، أمران من شأنهما أن يسهما بقدر كبير في التعاون الاقتصادي الشامل بين جميع الدول على أساس المساواة والإنصاف والمصلحة المشتركة واحترام سيادة القانون، وفي القضاء على التمييز في التجارة الدولية، وبالتالي في تحقيق السلام والاستقرار وما فيه خير الشعوب كافة،

وقد نظرت في تقرير اللجنة<sup>(١)</sup>،

وإذ تكرر الإعراب عن قلقها من أن الأنشطة التي تضطلع بها هيئات أخرى في ميدان القانون التجاري الدولي دون تنسيق كاف مع اللجنة قد تفضي إلى ازدواجية غير

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17).



الرجاء إعادة الاستعمال





مرغوب فيها في الجهود المبذولة ولن تتفق وهدف تعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه،

**وإذ تعيد تأكيد** أن اللجنة، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، منوط بها تنسيق الأنشطة القانونية في هذا الميدان، بما في ذلك أنشطة المنظمات التي تضع قواعد التجارة الدولية، وبخاصة لتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة، وتعزيز الكفاءة والاتساق والترابط في عملية تحديث القانون التجاري الدولي وتنسيقه، والاستمرار، من خلال أمانتها، في المحافظة على تعاون وثيق مع الأجهزة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المنظمات الإقليمية، العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي،

١ - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي<sup>(١)</sup>؛

٢ - **تشفي** على اللجنة لانتهاؤها من إعداد واعتماد دليل اشتراع القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي للاشتراء العمومي<sup>(٢)</sup> والتوصيات المتعلقة بتقديم المساعدة لمؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهمة فيما يخص التحكيم بمقتضى قواعد اللجنة للتحكيم بصيغتها المنقحة في عام ٢٠١٠<sup>(٣)</sup>؛

٣ - **تحيط علماً مع الاهتمام** بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في عملها المتعلق بالتحكيم والتوفيق وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر والتجارة الإلكترونية وقانون الإعسار والمصالح الضمانية<sup>(٤)</sup>؛

٤ - **تلاحظ** المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها مستقبلاً في مجالات الاشتراء العمومي وما يتصل بها من مجالات، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل البالغ الصغر وقانون العقود الدولي، وتؤيد اللجنة فيما اتفقت عليه من عقد ندوة أو أكثر بشأن التمويل البالغ الصغر وما يتصل به من مسائل، ربما في مناطق مختلفة، وندوة لتحديد نطاق الأعمال الممكن الاضطلاع بها والمسائل الرئيسية التي سيجري تناولها في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص<sup>(٥)</sup>؛

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثالث.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الرابع والمرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، الفصول الخامس إلى التاسع.

(٥) المرجع نفسه، الفصول العاشر إلى الثاني عشر.



٥ - **تلاحظ مع التقدير** مشاريع اللجنة التي تهدف إلى ترويج سبل التطبيق الموحد الفعال لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المبرمة في نيويورك في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٥٨<sup>(٦)</sup>، بما في ذلك إعداد دليل بشأن الاتفاقية<sup>(٧)</sup>؛

٦ - **تلاحظ** أن اللجنة قررت التوصية باستخدام طبعة عام ٢٠١٠ من مبادئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص المتصلة بالعقود التجارية الدولية، حيثما كان لها محل، في الأغراض المقصودة منها، وباستخدام القواعد الدولية لتفسير المصطلحات التجارية لعام ٢٠١٠، عند الاقتضاء، في معاملات البيع الدولية<sup>(٨)</sup>؛

٧ - **تؤيد** الجهود والمبادرات التي تقوم بها اللجنة، باعتبارها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في ميدان القانون التجاري الدولي، من أجل زيادة تنسيق الأنشطة القانونية التي تضطلع بها المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي والتعاون بشأنها وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في هذا الميدان، وتناشد، في هذا الصدد، المنظمات الدولية والإقليمية المعنية أن تنسق أنشطتها القانونية مع أنشطة اللجنة تلافياً لازدواجية الجهود وتعزيزاً للكفاءة والاتساق والترابط في عملية تحديث القانون التجاري الدولي وتنسيقه؛

٨ - **تلاحظ مع التقدير** التقدم الملحوظ في أنشطة اللجنة للتنسيق والتعاون في مجال المصالح الضمانية، وبخاصة إصدار المنشور المعنون "نصوص الأونسيترال ومؤتمر لاهاي واليونيدروا المتعلقة بالمصالح الضمانية" الذي اشترك في إعداده المكتب الدائم لمؤتمر لاهاي وأمانة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والعمل الجاري حالياً، في ظل التعاون مع البنك الدولي وخبراء خارجيين، على إعداد مجموعة مبادئ مشتركة بشأن النظم الفعالة للمعاملات المضمونة<sup>(٩)</sup>؛

٩ - **تلاحظ** اتفاق اللجنة على أن الأخذ بنهج منسق لتناول مسألة القانون المنطبق على آثار إحالة المستحقات على مسائل الملكية أمر في مصلحة جميع الدول، وطلبها إلى الأمانة العامة أن تتعاون على نحو وثيق مع المفوضية الأوروبية لكفالة الأخذ بنهج منسق

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفصل الثالث عشر.

(٨) المرجع نفسه، الفصل الرابع عشر.

(٩) المرجع نفسه، الفصل الثامن عشر، الفقرات ١٦٥ إلى ١٦٨.



بشأن المسألة<sup>(١٠)</sup>، مع مراعاة النهج المتبع في اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية<sup>(١١)</sup> ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة<sup>(١٢)</sup>؛

١٠ - **تعيد تأكيد** أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة التقنيين في ميدان إصلاح القانون التجاري الدولي وتطويره، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية، وفي هذا الصدد:

(أ) ترحب بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، بتوسيع برنامجها للتعاون والمساعدة التقنيين، وتشجع الأمين العام، في هذا الصدد، على السعي إلى إقامة علاقات شراكة مع الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لزيادة التوعية بعمل اللجنة وتسهيل التطبيق الفعال للمعايير القانونية الناتجة عن عملها؛

(ب) تعرب عن تقديرها للجنة لاضطلاعها بأنشطة التعاون والمساعدة التقنيين ولتقديمها المساعدة في الصياغة القانونية في ميدان القانون التجاري الدولي، وتوجه انتباه الأمين العام إلى محدودية الموارد المتاحة في هذا الميدان؛

(ج) تعرب عن تقديرها للحكومات التي مكنت مساهماتها من القيام بأنشطة التعاون والمساعدة التقنيين، وتناشد الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المعنية والأفراد المعنيين تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري لندوات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ولتمويل المشاريع الخاصة، حيثما يقتضي الأمر، ومساعدة أمانة اللجنة بوسائل أخرى في تنفيذ أنشطة التعاون والمساعدة التقنيين، وبخاصة في البلدان النامية؛

(د) تكرر مناشدتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى المسؤولة عن المساعدة الإنمائية مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والحكومات أن تدعم، في برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، برنامج اللجنة للتعاون والمساعدة التقنيين وأن تتعاون مع اللجنة وتنسق أنشطتها مع أنشطة اللجنة، بالنظر إلى وجاهة وأهمية أعمال اللجنة وبرامجها فيما يتصل بالنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وبتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٦٨.

(١١) القرار ٨١/٥٦، المرفق.

(١٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.12.



١١ - **تحيط علما مع الاهتمام** بمذكرة الأمانة العامة التي تحدد فيها عددا من المسائل التي يرتأى أن توليها اللجنة الاعتبار لدى وضع بارامترات خطة استراتيجية خاصة بها<sup>(١٣)</sup>، وتؤيد اللجنة فيما اتفقت عليه من أن تنظر خلال دورتها السادسة والأربعين في عدة أمور من بينها الاعتبارات الاستراتيجية وأن توفر التوجيه بشأنها<sup>(١٤)</sup>؛

١٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والمنظمات المراقبة والأمانة العامة أن تطبق القواعد الإجرائية للجنة وطرائق عملها، مع مراعاة موجز الاستنتاجات الوارد في المرفق الثالث لتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والأربعين<sup>(١٥)</sup>، لضمان الجودة العالية لأعمال اللجنة ومقبولية صكوكها على الصعيد الدولي، وتشير في هذا الصدد إلى قراراتها السابقة المتعلقة بهذه المسألة؛

١٣ - **ترحب** بافتتاح مركز الأونسيتال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في جمهورية كوريا في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، باعتبار ذلك خطوة أولى جديدة تتخذها اللجنة ولكنها هامة للتواصل مع البلدان النامية في المنطقة ومدها بالمساعدة التقنية، وتلاحظ مع الارتياح العروض المقدمة من دول أخرى، من بينها سنغافورة وكينيا، لاستضافة مراكز إقليمية للأونسيتال وطلب اللجنة إلى الأمانة العامة أن تتابع الترتيبات الإدارية مع حكومتي سنغافورة وكينيا لإنشاء مركزين من هذا القبيل، وتطلب إلى الأمين العام أن يقيي الجمعية العامة على علم بالتطورات المتعلقة بإنشاء تلك المراكز الإقليمية، وخصوصا فيما يتعلق بحالة تمويلها وميزانياتها<sup>(١٦)</sup>؛

١٤ - **تناشد** الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات المعنية والأفراد المعنيين التبرع للصندوق الاستثماري المنشأ لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر إلى البلدان النامية الأعضاء في اللجنة، بناء على طلبها وبالتشاور مع الأمين العام، لكي يتسنى إعادة تقديم تلك المساعدة وزيادة تمثيل الخبراء من البلدان النامية في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة، وهو أمر ضروري لبناء الخبرات والقدرات المحلية في ميدان القانون التجاري الدولي في تلك البلدان تيسيرا لتنمية التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛

(١٣) A/CN.9/752 و Add.1.

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفصل الحادي والعشرون.

(١٥) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/65/17).

(١٦) المرجع نفسه، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفصل التاسع عشر.



١٥ - تقرر، ضمنا لمشاركة جميع الدول الأعضاء بصورة كاملة في دورات اللجنة وأفرقتها العاملة، أن تواصل النظر، في اللجنة الرئيسية المختصة خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في منح أقل البلدان نموا الأعضاء في اللجنة مساعدات تتعلق بالسفر، بناء على طلبها وبالتشاور مع الأمين العام؛

١٦ - تؤيد اللجنة في اقتناعها بأن تنفيذ المعايير الحديثة للقانون الخاص واستعمالها بصورة فعالة في التجارة الدولية أمران أساسيان للنهوض بالحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية المطردة والقضاء على الفقر والجوع، وبضرورة أن يكون السعي إلى ضمان سيادة القانون في العلاقات التجارية جزءا لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة الأعم المتعلقة بتحقيق سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، عن طريق قنوات منها الفريق المعني بالتنسيق والموارد في مجال سيادة القانون الذي تدعمه وحدة سيادة القانون في المكتب التنفيذي للأمين العام؛

١٧ - تحيط علما مع التقدير، في هذا الصدد، بالإحاطة التي قدمتها وحدة سيادة القانون في الدورة الخامسة والأربعين للجنة<sup>(١٧)</sup> بشأن مسألة سيادة القانون مما أتاح للجنة أن تسهم بأرائها في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن موضوع سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي؛

١٨ - تلاحظ الإجراءات التي اتخذتها اللجنة على إثر الإحاطة التي تلقتها بشأن مسألة سيادة القانون، وبخاصة الرسالتان اللتان وجهتهما إلى الاجتماع الرفيع المستوى وخاطبت فيهما الدول الأعضاء والأمم المتحدة وضمنتهما خطوات يوصى باتخاذها من شأنها أن تسهم في بناء القدرة المحلية لدى الدول على العمل باستمرار على إصلاح القوانين التجارية على الصعيد القطري وعلى المشاركة بصورة منسقة في أنشطة وضع القواعد التي تضطلع بها الهيئات الإقليمية والدولية<sup>(١٨)</sup>؛

١٩ - تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يراعي، وفقا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمسائل المتصلة بالوثائق<sup>(١٩)</sup> التي تشدد فيها بصفة خاصة على ألا تؤثر أي دعوة إلى تقليص حجم الوثائق، حيثما اقتضى الأمر، تأثيرا سلبيا في جودة عرض الوثائق أو مضمونها،

(١٧) المرجع نفسه، الفصل العشرون.

(١٨) المرجع نفسه، الفقرات ٢١١ إلى ٢٢٧.

(١٩) القرارات ٢١٤/٥٢، الجزء باء و ٢٨٣/٥٧، الجزء الثالث و ٢٥٠/٥٨، الجزء الثالث.



الخصائص المميزة لولاية اللجنة ومهامها في مجال التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي وتدوينه عند فرض حدود قصوى لعدد الصفحات فيما يتعلق بوثائق اللجنة<sup>(٢٠)</sup>؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام مواصلة توفير المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة، بما في ذلك جلسات اللجان الجامعة التي تنشئها اللجنة لمدة دورتها السنوية، المتصلة بصياغة النصوص الشارعة، وتحيط علما بما أكدته اللجنة من أن جودة نوعية المحاضر الموجزة يظل الخيار الأفضل للحفاظ على الأعمال التحضيرية لعمل اللجنة كاملة دقيقة بأيسر الوسائل استخداما وأكثرها موثوقية، وترحب باستعداد اللجنة للنظر، في الوقت نفسه، في حلول عصرية تعالج المشاكل المقترنة حاليا بإصدار المحاضر الموجزة وتضيف خصائص مفيدة تيسر استخدام محاضر اللجنة، وتؤيد اللجنة فيما اتفقت عليه من أن تجري، في دورتها السابعة والأربعين في عام ٢٠١٤، تقييما لتجربة استخدام التسجيلات الرقمية وأن تتخذ، استنادا إلى ذلك التقييم، قرارا بشأن إمكانية الاستعاضة عن المحاضر الموجزة بالتسجيلات الرقمية<sup>(٢١)</sup>؛

٢١ - **ترحب** باستعراض اللجنة للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥ (تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجيا) من البرنامج ٦ (الشؤون القانونية) من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥<sup>(٢٢)</sup>، وتحيط علما بما أبدته اللجنة من قلق من أن الموارد المخصصة للأمانة العامة في البرنامج الفرعي ٥ لا تكفيها لتلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من طلبات متزايدة للحصول على المساعدة التقنية في مجال إصلاح القانون التجاري، وتحيط علما أيضا بأن اللجنة حثت الأمين العام على اتخاذ خطوات تكفل التعجيل بتوفير المقدار الصغير نسبيا من الموارد الإضافية اللازمة لتلبية طلب بالغ الأهمية بالنسبة لعملية التنمية<sup>(٢٣)</sup>، وتشير إلى الفقرة ٤٨ من قرارها ٢٤٦/٦٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلقة بخطة تناوب عقد الاجتماعات بين فيينا ونيويورك؛

٢٢ - **تلاحظ** ما أبدته اللجنة من قلق إزاء عدم كفاية الموارد لدى أمانتها لتلبية الحاجة المتزايدة إلى تفسير نصوص اللجنة بشكل موحد وهو أمر لا غنى عنه لتنفيذها على

(٢٠) القراران ٣٩/٥٩، الفقرة ٩ و ٢١/٦٥، الفقرة ١٨؛ انظر أيضا: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/59/17)، الفقرات ١٢٤ إلى ١٢٨.

(٢١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفقرات ٢٤١ إلى ٢٤٩.

(٢٢) A/67/6 (Prog. 6).

(٢٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/67/17)، الفقرتان ٢٥٠ و ٢٥١.



نحو فعال، وتلاحظ أيضا، أن اللجنة شجعت الأمانة العامة على بحث مختلف السبل لتبديد ذلك القلق، ومن تلك السبل، بناء شراكات مع المؤسسات المهتمة وإرساء ركيزة داخل أمانة اللجنة للتركيز على النهوض بسبل ووسائل تفسير نصوص اللجنة بشكل موحد، بطرق منها نظام جمع السوابق القضائية المستندة إلى نصوص اللجنة ونشرها (نظام كلاوت)<sup>(٢٤)</sup> والتوسع في ذلك النظام؛

٢٣ - تؤكد أهمية تعزيز استخدام النصوص المبنية من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على الصعيد العالمي، وتحقيقا لهذه الغاية، تحت الدول التي لم توقع بعد الاتفاقيات أو تصدق عليها أو تنضم إليها ولم تسن قوانين نموذجية وتشجع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة على أن تنظر في القيام بذلك؛

٢٤ - ترحب بإعداد خلاصات للسوابق القضائية المتصلة بنصوص اللجنة، وتلاحظ مع التقدير استمرار الزيادة في عدد النبد المتاحة من خلال نظام كلاوت، وترحب بنشر طبعة عام ٢٠١٢ لخلاصة السوابق القضائية التي أعدها اللجنة بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود البيع الدولي للبضائع وخلاصة السوابق القضائية المتصلة بالقانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن التحكيم التجاري الدولي لعام ٢٠١٢ وباتفاق اللجنة على إعداد خلاصة للسوابق القضائية المتصلة بالقانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، رهنا بتوافر الموارد في الأمانة العامة<sup>(٢٥)</sup>.

الجلسة العامة ٥٦

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(٢٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥٢.

(٢٥) المرجع نفسه، الفقرة ١٥٦.